مــقـدمـة

مرت المجتمعات في كثير من الدول بتجارب متنوعة من أجل تحقيق التنمية والتقدم في شتى المجالات، فكان من المهم ضرورة مشاركة المواطنين في عملية التنمية على أساس توسيع قاعدة المشاركة الشعبية المجتمعية، ومنذ ثمانينيات القرن الماضي برز دور منظمات المجتمع المدني أو ما يمكن تسميته بالقطاع الثالث في مساهمة لإعطاء الدور الأساسي في الارتقاء بمجتمعاتها، حيث لا يمكن لدولة مهما كانت إمكانياتها وطاقاتها الاستطاعة وحدها أن تنهض بأعباء ومسؤوليات التنمية ولا أن تتحمل كافة نفقاتها، مما دفع إلى ضرورة الاستعانة بهذا القطاع وبما يملكه من إمكانيات وطاقات على الإبداع فضلا عن أنه الأقدر على تحديد الاحتياجات المجتمعية المحلية التي يعيش فيها وهو الأقدر أيضا على وضع الحلول المناسبة لها للمساهمة بشكل عملي في تلبية وتحقيق هذه الاحتياجات، ولكي تؤدي هذه المنظمات دورها على أكمل وجه وجب عليها البحث عن مصادر تمويل متنوعة لتغطية نشاطاتها وتحقيق برامجها، سواءً كانت هاته المصادر داخلية والتي تشمل كلا من التمويل الذاتي والتمويل الحكومي، أو خارجية والمتمثلة في المنح والمساعدات الأجنبية الممنوحة من قبل دول أو منظمات دولية، وفي مصر ومنذ العقود الثلاثة الأخيرة يعتبر الحصول على التمويل الخارجي الشغل الشاغل لمنظمات المجتمع المدني على اختلاف قطاعاتها وأولوياتها وبرامجها لما يوفره من أموال طائلة تمكّنها من تحقيق أهدافها في زمن أقل وفي معظم الأحيان دون مراعاة للآثار المترتبة عنه، ونتيجة لأهمية المنح والمساعدات الأجنبية والدور المتعاظم لها اختلفت آراء المفكرين والباحثين والسياسيين ونشطاء المجتمع المدني حول تأثيرها، بين مؤيد ينظر لإيجابياتها ويرى بضرورتها وجدواها لحل المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، ومعارض يتوجس من الشروط الناجمة عنها وآثارها على الدولة أو المنظمات في حد ذاتها ويعتبرها استعمارا جديدا لكنه بشكل مختلف، ورأي ثالث يترشّد يرى بقبولها لكن وفق ضوابط تحدّ من أخطارها، وهذا ما سنحاول الإجابة عنه في هذه الدراسة.

أهمية الموضوع:

يدور موضوع الدراسة حول " أثر المنح والمساعدات الأجنبية على منظمات المجتمع المدني "، ولقد جلب موضوع منظمات المجتمع المدني وكل ما يتعلق بدراسته اهتمام كثير من الباحثين كونه يمثل حقلا جديدا نسبيا للدارسين يتطلب الدراسة والتمحيص، كذلك فإن دور هذه المنظمات المتزايد باعتبارها

فاعلا رئيسيا على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي مكّنها من أن تشغل حيّزا كبيرا في البحوث والدراسات، وموضوع المنح والمساعدات الأجنبية لهذه المنظمات يتحلّى بأهمية بالغة في الجانب العملي كونه يمسّ عمل الدولة وعلاقاتها بالداخل وبالخارج ويمسّ حتى سيادتها، فإن أشكال التعاون والمساعدات التي تمنحها الدول الكبرى للدول الفقيرة عن طريق المنح أو تمويل منظمات المجتمع المدني بحجة أنها تقوم بأدوار لا تستطيع المؤسسات الحكومية القيام بها كل هذا أدى إلي ظهور إمبراطوريات استعمارية على مسرح العلاقات الدولية بسطت أدوات السيطرة المباشرة بصورة ساخرة وواضحة بالتعامل داخل هذه المجتمعات من خلال هذه الجمعيات المدنية مستغلة عدم دراية قادة العالم الثالث بأبعاد وأهداف مثل هذه المنظمات، لذلك كان لابد من دراسة وفهم مصالح الدول الداعمة مالياً بعيداً عن ظاهرها الإنساني الخادع والذي تظهر فيه الدول الكبرى تفهّمها لمشاكل الدول الفقيرة ومحاولتها المستميتة لحلّ كل تلك المشاكل، مع أنه في الأصل هي مجرد أداة لتضع قدمها داخل تلك المجتمعات لصالح أهدافها التوسعية وأهدافها السياسية للهيمنة وفرض النفوذ، وخاصة أنّ الواقع كشف عن بعض هذه المنظمات بحكم طرق ومصادر تمويلها قد تنطوي بدرجة أو بأخرى على ما يشكل تهديدا للأمن القومي بأبعاده المختلفة العسكرية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو الأمر الذى تفسره علاقات الريبة والتوتر وعدم الانسجام في علاقة هذا النوع من المنظمات بحكومات الدول.

أسباب اختيار الموضوع:

انطلاقا من الأهمية العلمية والعملية للموضوع كانت أسباب اختياره على نوعين ذاتية وموضوعية:

- **الأسباب الذاتية:** تكمن في الرغبة للاطلاع أكثر على هذا الموضوع ومحاولة الاستزادة فيه وإعطاء الإضافة فيه خاصة مع إسقاطه على الحالة المصرية كون الباحث درس لمدة زمنية في مصر فكانت هذه الدراسة جمعا بين طلب العلم والحنين إلى مكان وزمن مضى.

- **الأسباب الموضوعية:** تتمثل في كشف المحاولات التي تبذلها قوى دولية وإقليمية ومحلية حكومية وغير حكومية للاستحواذ على منظمات المجتمع المدني من خلال استغلال موضوع المنح والمساعدات الأجنبية الممنوحة لها وبالتالي توجيهها الوجهة التي تخدم أغراضها السياسية ومشاريعها وبرامجها العقائدية بالتوافق مع الأجندة الخارجية أو بدونها، من خلال تقديم صورة غير واقعية عن هذه

المنظمات سلبا أو إيجاباً مما يستوجب فصل الخيط الأبيض عن الخيط الأسود برسم لوحة واقعية عن تمويل منظمات المجتمع المدني، بما لها وما عليها وفي إطار النقد والنقد الذاتي، فهي كغيرها من الفعاليات والأنشطة السياسية والمهنية والاجتماعية تتعرض للتشويه وتجري محاولات حثيثة من جهات متنافرة للنيل منها، مما استوجب الوقوف عند هذا الموضوع لإجلاء حقيقة ألوانه وفرزها ومن ثم جعله في مساره الصحيح.

الدراسات السابقة:

ومن الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع أو جزءً منه بالدراسة نورد ما يلي:

1- مصطفى متولي عمران: رسالة ماجستير بعنوان " دور التمويل الاجنبي للمنظمات الأهلية في عمليه التنمية الاجتماعية: دراسة ميدانية مقارنة لبعض المنظمات الأهلية في الريف و الحضر " وتوصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج نذكر منها:

- عدم جدوى التمويل الأجنبي والمعونات والمساعدات الأجنبية في كثيرا من الأحيان .

- يؤثر التمويل الأجنبي على التنمية تأثيرا سلبيا .

- اهتمام الممول الأجنبي من خلال معوناته بما يصب في مصلحته هو دون مراعاة لمصلحة متلقي التمويل الأجنبي .

- يعمل الممول الأجنبي داخل المجتمع برؤية خاصة به لا يدركها أفراد المجتمع ولا المسئولين .

- يستفيد من التمويل الأجنبي مجموعة محدودة تتوافق أهدافها والممول الأجنبي وتساعده علي استمرار وجوده في المجتمع .

- أغلب مشروعات التمويل الأجنبي تبتعد كل البعد عن المشكلات الأساسية لأفراد المجتمع .

- معظم مشروعات التمويل الأجنبي به الكثير من مغازلة السلطة في بلدان العالم الثالث .

- معظم مشروعات التمويل الأجنبي لا يسهل قياس نتائجها .

- تهتم مشروعات التمويل الأجنبي بالجانب الفكري و التوعوي بما يصب في مصلحة الممول الأجنبي .

– معظم مشروعات الممول الأجنبي استهلاكية وغير مجدية .

– التنمية المقدمة من خلال التمويل الأجنبي تنمية رخوة وغير شفافة وتفتقد الكثير من الجدية .

2– تامر عبدالحميد محمد مرتضى: دراسة بعنوان: " آثار التمويل الأجنبي لمنظمات المجتمع المدني في مصر وتونس " وخلص فيها الباحث إلى أنّ الحديث عن مخاطر التمويل الأجنبي للجمعيات ، واعتباره كله تمويلا يرمى إلى قلب نظام الدولة يتجاهل أن الجمعيات الأهلية صارت في المجتمع المعاصر شريكا رئيسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومصدرا رئيسيا لتمويلها ووسيلة فعالة لمشاركة المجتمع في مبادرات ضرورية لسد احتياجات رئيسية لا تقدر الدولة على التعامل معها ، وعلى الدولة أن تُوجد آليات لتنظيم هذا التمويل بحيث يخدم أهداف المنظمة التي أنشأت من أجل تحقيق هذا الهدف وليس أهداف الممول، أيضا توصلت إلى أن تناول ظاهرة التمويل الخارجي لمؤسسات المجتمع المدني في الأساس يهدف إلى دافعة بناء مجتمع مدني قوي ومستقل ومحاولة لتنظيم العلاقة بين السلطة والمجتمع المدني ، أما النقد الموجه لهذه الظاهرة من قبل الأنظمة الحاكمة في بلدان العالم الثالث فهدفه هو عرقلة بناء هذا المجتمع، فلو كانت هذه الأنظمة ديمقراطية سنت قوانين تمول بموجبها جميع مؤسسات المجتمع المدني من قبل الدولة على حد سواء ولا يقتصر التمويل كما هو واقع الحال على المؤسسات التابعة لها وربما بذلك تلتقي من حيث النتيجة مع دوافع العديد من مصادر التمويل الخارجية.

3– إيمان زيادة: رسالة ماجستير بعنوان: " أثر التمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها نموذجا " وتوصلت الباحثة إلى أنّ هناك افتقار إلى هيئة محلية تشرف على الدعم وتضعه ضمن خطة محلية تستغرق التحويلات الموجهة للسلطة والمنظمات غير الحكومية، وغياب قوة القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة وأولويات لكي تضبط التمويل أو تتحدى أو تحرج المانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل، الأمر الذي مكّن الممولين من اختيار ما يريدونه بمعزل عن سياسة اقتصادية وطنية شاملة، كذلك هناك غياب لقوى سياسية تحرك قوى مجتمعية للضغط على هذه المنظمات كي تتحول إلى سياسات اقتصادية محلية سليمة وشفافة.

4- نـاهض محمـود أبـو حمـاد: رسـالة ماجسـتير بعنـوان: " التمويـل الـدولي للمؤسسـات الأهليـة الفلسطينية وأثره علـى التنميـة السياسـية فـي قطـاع غزة 2000- 2010"، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- إن التمويل الدولي لا يحقق أولويات التنمية في فلسطين بسبب سعيه إلى تحقيق غايات سياسية.

للدول المانحة في المجتمع الفلسطيني.

- إن المساعدات التي قدمتها المنظمات الدولية تمت وفق خطة تنموية تتناسب مع أهدافها السياسية وليس مع احتياجات اشعب الفلسطيني.

- إن المؤسسـات الأهليـة الفلسـطينية لـيس لـديها أجندة وطنية واضحة تجاه أولويـات التمويـل وهي تستجيب بشكل مباشر لبرامج وسياسات المانحين مما انعكس بشكل سلبي على واقع التنمية السياسية.

وما يميّز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة: أنها تناولت موضوع منظمات المجتمع المدني لكن من زاويـة أخـرى وهـو مصـادر تمويـل هاتـه المنظمـات والتركيـز علـى الخـارجي منهـا وبالضـبط المـنح والمساعدات في محاولة لكشف سلبياتها وإظهار إيجابياتها وتقديم الإضافة النوعية في ذلك.

إشكالية الدراسة:

إن انتشار منظمات المجتمع المدني في مصر التي تتلقى دعما ماليا من جهات أجنبية بغرض تنمية المجتمع أو القيام بدور فعال تعجز الحكومة عن القيام به أدّى إلى وجود أزمات بين الدول المانحة وبين الدولة المصرية نتيجة لفرض أجندات تلك الدول عليها من خلال هذه المنظمات وتخضع كلّا منهما لتنفيذ وتأييد استراتيجيتها الغير المعلنة، وفي حالة رفض الحكومة لبعض هذه السياسات لتعارضها مع الصالح العام أو إثارة الفتنة داخل البلاد نتيجة هذه الاستراتيجيات قد تحدث بعض التوترات في العلاقات بين الدول وقد تصل إلى استقطاب بعض الدول الكبرى المانحة لاستعداء مصر التي تفرض قيود على أهدافها ومصالحها مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد ثورة 2011 م، وقد يأخذ هذا الدعم أشكال مختلفة منحا أو مساعدات أو على شكل أنشطة خيرية تطوعية ولكنه في النهاية يصب في مصلحة الدول المانحة لذلك تحدث كثير من الأزمات بسبب هذا التمويل، وبالتالي يكون التساؤل الرئيسي

لهذه الدراسة هو: **إلى أي مدى تؤثر المنح والمساعدات الأجنبية على منظمات المجتمع المدني في مصر؟**

ويندرج تحت هذه الاشكالية العديد من الأسئلة الفرعية وهي:

– ما حقيقة المنح والمساعدات الأجنبية؟

– ما هو مفهوم المجتمع المدني ؟ وكيف يتم تمويل منظماته؟

– ما هي المخاطر الناجمة عن التمويل الخارجي؟ وما هي أهم الآراء حول مشروعية هذه المنح والمساعدات؟

الفرضيات العلمية:

للإجابة عن إشكالية الدراسة نقترح الفرضية الرئيسية التالية: **كلما ازدادت المنح والمساعدات الأجنبية ازدادت مخاطر تأثيرها على منظمات المجتمع المدني.**

وتنطوي تحتها عدة فرضيات فرعية:

– ظهور فكرة المنح والمساعدات الأجنبية جاء خدمة لمصالح الدول المانحة.

– زيادة نشاط منظمات المجتمع المدني مبنيّ على قدراتها في الحصول على التمويل.

– المنح والمساعدات الأجنبية الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني في مصر تقوّض من استقلاليتها وتزيد من مخاطر التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للدولة.

المنهج المستخدم:

نظرا لطبيعة الموضوع فقد تم استخدام منهج دراسة حالة الذي يقوم على جمع البيانات المتعلقة بوحدة ما بهدف الإحاطة بها ومعرفة أهم العوامل المؤثرة فيها وتحديد العلاقات بين أجزائها والتعمق في دراسة متغيراتها، وهذا ما ينطبق على الموضوع محل الدراسة، حيث تمثل المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني المصري حالة للدراسة وذلك لغرض الحصول على أهم المعلومات والحقائق المتعلقة بالظروف المحيطة بها والتي يمكن الارتكاز عليها لمعرفة أثر المنح والمساعدات على هذه

المنظمات في مصر، كما تمت الاستعانة بالمنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي هنا لمعرفة مجمل التحولات والتطورات التي لحقت بمفهومي المنح والمساعدات الأجنبية والمجتمع المدني هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تتبع أهم مراحل تكون المجتمع المدني في مصر وبروز مكوناته، كذلك سرد أهم محطات تاريخ منظمات المجتمع المدني مع المنح والمساعدات الأجنبية مع تفسير ما يمكن تفسيره من أجل توثيقها وتجنب سلبياتها.

تقسيم الدراسة:

تمت معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة ابتداءً من مقدمة منهجية تمر بالخطوات المتعارف عنها في البحث الأكاديمي ثم الولوج إلى الموضوع المقسم إلى ثلاثة فصول كل فصل يحتوي على خمسة مباحث، ولما كانت كل دراسة تستلزم توضيح المفاهيم وتوضيح ما سيتم دراسته جاء الفصل الأول بعنوان الإطار المفاهيمي للمنح والمساعدات الأجنبية وتحته خمسة مباحث تتبع الأول التطور التاريخي لها والثاني تعريفها والثالث أنواعها والرابع سرد أهدافها والخامس تحدث عن فاعليتها، وربطا للموضوع ببعضه جاء الفصل الثاني لإيضاح ماهية المجتمع المدني من النشأة في المبحث الأول إلى التعريف في المبحث الثاني مرورا بخصائص منظمات المجتمع المدني في المبحث الثالث إلى الرابع الذي ذكر وظائفها ليختتم الفصل بالتطرق إلى مصادر تمويل هذه المنظمات، في حين جاء الفصل الثالث الذي هو قلب الدراسة ليبيّن النتائج المترتبة عن تقديم المنح والمساعدات الأجنبية لمنظمات المجتمع المدني مركزا على دراسة الحالة المصرية وانقسم إلى المباحث التالية: الأول رصد مراحل تطور المجتمع المدني المصري والثاني بحث في أهم مكوناته أما الثالث فقد نقّب على تاريخ منظمات المجتمع المدني المصري مع المنح والمساعدات الأجنبية في حين جاء الرابع ليشرح مخاطرها وأخيرا المبحث الخامس الذي بيّن اختلاف الرؤية حول ضرورة هذه المنح والمساعدات، لتنتهي الدراسة بخاتمة شاملة لكل الخلاصات والاستنتاجات التي تم التوصل إليها مع اقتراح بعض التوصيات للأخذ بها للاستفادة من ايجابيات هذا الموضوع.

العراقيل والصعوبات:

لا يخفى على أي باحث يريد الإلمام بأي موضوع بشكل جيّد صعوبة ذلك، وفي هذا البحث فرضت طبيعته نفسها كون هذه المنح والمساعدات الممنوحة لمنظمات المجتمع المدني من الصعوبة

بمكان تتبعها والتحقق منها ومعرفة وجوه إنفاقها وآثارها على هذه المنظمات، لأن هذه الأخيرة تتجنب التصريح بحقيقتها والحكومات تتوجس من نشاطات هذه المنظمات ومن يقف خلفها، أيضا قلة الدراسات المتخصصة والمتعمقة في هذا الموضوع بالذات فهناك دراسات عن المساعدات الخارجية للدول أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني بالمقارنة معها فهي قليلة وإن وجدت فليس من السهل الحصول عليها حتى مع استعمال الشبكة العنكبوتية، خاصة وأنه في الجزائر لا يظهر لنا اعتماد المنظمات المدنية على المنح الخارجية مثلما هو الحال في مصر أو في فلسطين وبنسبة أقل الأردن وبعض الدول العربية الأخرى، لذلك فهناك ندرة كبيرة في المراجع التي تخدم صلب البحث، وبالرغم من هذه العقبات حاول الباحث بعد التكلان على الله عز وجل تجاوزها والوصول إلى أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تحقق فحوى البحث والمقصود منه وتوظيفها فيما يناسب طبيعته.